طالبة فلسطينية تكتب على اللوح في مدرسة بالضفة الغربية/ فلسطين. المصدر: : محسن النعيمي/هيئة الأمم المتحدة للمرأة

أولويات تعزيز مساواة النوع الاجتماعي في التعليم

- التاكد من توفر البيانات والادلة اللازمة للتخطيط وتطوير السياسات لقطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي مثل البيانات المتعلقة بالجنس والعمر...الخ.
- تبني نهج شمولي لضمان مراعاة قضايا مساواة النوع الاجتماعي التعليم وذلك عبر التخطيط، وأعداد الموازنة، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم.
- ضمان حق النساء والفتيات في الوصول لخدمات التعليم ذات النوعية وذلك من خلال اطار عمل قانوني.
- زيادة معدلات التحاق الاناث في التخصصات العلمية، وفي والتعليم المهني والتقني.
- الاستثمار المناسب في تعليم الطفولة المبكرة، مع التركيز على تدريب وتأهيل المعلمين وقضايا الوعي والمساواة في النوع الاجتماعي.
- مراجعة المناهج المدرسية وتطوير مناهج جديدة تهدف الى تغير الصورة النمطية لأدوار النوع الاجتماعي التي تشجع التميز ضد المرأة (الفتيات و النساء).

تم الاعتماد في توفير البيانات الواردة في هذا الإصدار من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير "تحليل وضع المرأة الفلسطينية"، الذي أعده معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة شؤون المرأة، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ، بالإضافة إلى «تقرير مراجعة إستراتيجية النوع الاجتماعي الفلسطينية عبر القطاعية الوطنية للأعوام ٢٠١١ -٢٠١٣»، من إصدار هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة.

تم استخراج البيانات المقدمة في هذه الوثائق على أساس المصادر التالية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢. المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات.
- وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣، الكتاب الإحصائي السنوي لقطاع التعليم، ٢٠١٢/٢٠١٣
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في فلسطين ١٩٩٤-٢٠١١
- وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠١١، إحصاءات التعليم العالي الفلسطينية (٢٠١٠،٢٠١١)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مكتب الأراضي الفلسطينية المحتلة
بيت حنينا، القدس

www.unwomen.org

المساواة بين الجنسين في التعليم: من الإلتحاق إلى النوعية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يلعب التعليم دور حيوي في بناء وتطوير الرأسمال البشري لأي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي فهو يشكل اساساً للتنمية المستدامة. ومع محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع الفلسطيني، فان موارده البشرية تعتبر أغلى ما يملك من أصول، وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم يصبح لا غنى عنه ليس فقط لبناء اقتصاده و تحقيق ازدهاره، لضمان مشاركة المرأة في كافة مجالات التنمية، وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية الداعمة لحقوق المرأة.

اتجاهات:

- التزمت الحكومة الفلسطينية بالاتفاقيات الدولية التي تعترف بوضوح بالحق في التعليم. وخصصت للتعليم ما نسبته ١٨٪ من موازنتها السنوية، ونسبة واضحة (حوالي ٢٠٪) من دعم المانحين.
- تم تحقيق نتائج ملموسة، وبشكل خاص فيما يتعلق بمعدلات معرفة القراءة والكتابة، فمعلات معرفة القراءة بين الاناث والذكور السكان في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) متساوية، بواقع ٩٩،٣٪ و ٩٩،٤٪ على التوالي، دون أن يكون هناك فروق عبر المناطق الجغرافية.
- تتساوى تقريباً نسبة الاناث والذكور في التعليم الأساسي، و تزيد معدلات التحاق الاناث، مقابل نظرائهن الذكور في مراحل التعليم الثانوي والعالي بشكل واضح، دون أن يكون هناك فروقات ذات دلالة بين المناطق الجغرافية.

نساء فلسطينيات في محاضرة إقتصادية في جامعة بير زيت بالضفة الغربية/فلسطين. المصدر: محسن النعيمي/ هيئة الأمم المتحدة للمرأة

- بالرغم من الزيادة النسبية بمعدلات الإلتحاق ببرامج الطفولة المبكرة في السنوات الأخيرة (١٥،٣٪ في العام ٢٠١٠) وبين الإناث ١٤،٩٪، تبقى الغالبية العظمى من الأطفال غير ملتحقين ببرامج الطفولة المبكرة.

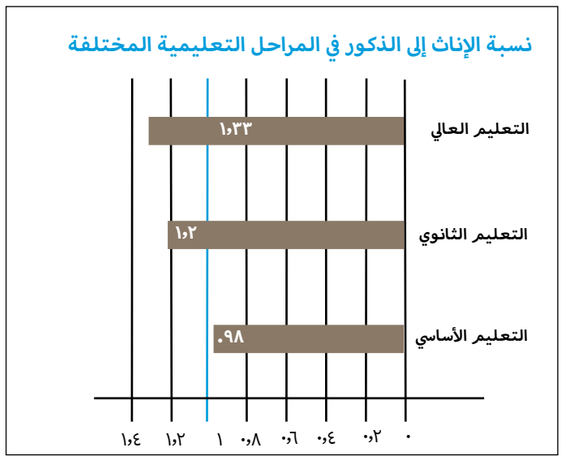

- بالرغم من الزيادة المسجلة في السنوات الأخيرة في معدلات التحاق الأطفال ببرامج رعاية الطفولة المبكرة، إلا أن هذه النسبة ما زالت منخفضة حيث بلغت النسبة الاجمالية ١٥،٣٪، وبلغت بين الاناث ١٤،٩٪.
- بشكل عام، تتساوى معدلات تسرب الإناث والذكور في مرحلة التعليم الثانوية، بواقع ٢،٥٪ و ٢،٦٪ لكل منهما على التوالي. حيث بلغت معدلات التسرب في الضفة الغربية ٣،٦٪ مقارنة بقطاع غزة ١٪. وسجلت أعلى معدلات تسرب اجمالية في الخليل وقباطية.
- سجلت اختلافات واضحة في معدلات التسرب حسب النوع الاجتماعي في شرق غزة، واريحا، ونابلس، مع ارتفاع في معدلات التسرب بين الاناث.
- الخيارات المتعلقة بمجالات الدراسة ما زالت تتأثر بالأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي في الاسرة والمجتمع. فالطالبات الإناث في المرحلة الثانوية تتركز في الفرع الادبي. ويمتد تقسيم التعليم على هذا النحو حتى في مرحلة التعليم العالي، وذلك على الرغم من تزايد اهتمام الاهالي بدعم الاناث لمتابعة تعليمهن العالي.

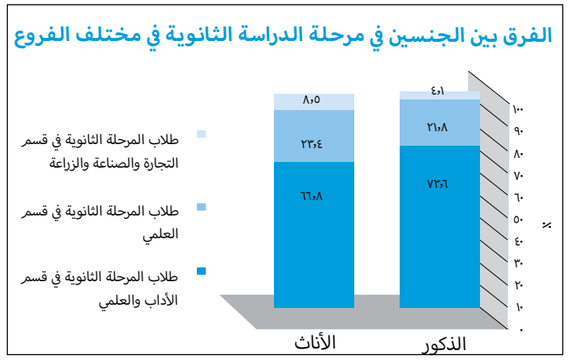

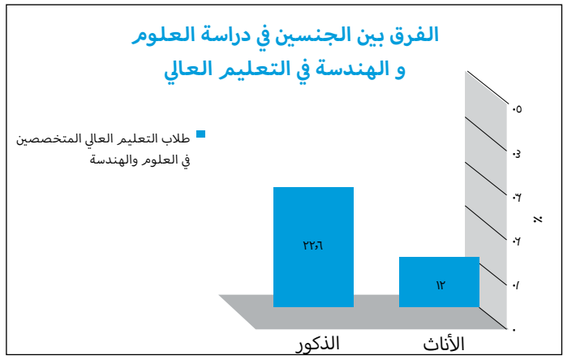

تقرير مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣

ركزت الخطة الاستراتيجية على تحسين الخدمات التعليمية من الناحية الكمية والنوعية، وذلك من خلال اقرار ١٢ تدخل سياساتية تم تنفيذ اربعة منها فقط وبشكل جزئي.

التدخلات التي لم يتم تنفيذها	التدخلات التي نفذت بشكل جزئي
☐ تعديل وإقرار مشروع قانون التعليم الاساسي ليشمل الزامية التعليم حتى نهاية صف ١٢	☐ تفعيل الارشاد المدرسي للفتيات وتوعيتهن وعائلاتهن حول مساوئ الزواج المبكر، والعمل المشترك بين الوزارات المعنية لحل المشكلة
☐ تأسيس صندوق مساعدة للطلبة الفقراء في مدارس الثانوية العامة الموجه للمدارس في المناطق المهمشة والنائية.	☐ تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم المهني والتقني
☐ تعديل بعض الكتب المدرسية من منظور النوع الاجتماعي، بالتركيز على كتاب القضايا المعاصرة.	☐ توعية الفتيات والمجتمع باهمية الانخراط بالتعليم الزراعي
☐ ادخال مساق اجباري للنوع الاجتماعي في جميع الجامعات والكليات	☐ تطوير المرافق المدرسية لتتوافق مع ذوي الاحتياجات الخاصة من الاناث
☐ سن اقرار قانون التعليم المهني والتقني	
☐ فتح تخصصات مهنية للاناث في المدارس المهنية تتناسب مع متطلبات سوق العمل	
☐ العمل على حملة توعوية تشجع الاهالي على الحاق ذوي الاحتياجات الخاصة والاطفال خاصة الإناث بالتعليم	

وأظهرت المراجعة بان محدودية التنفيذ للتدخلات السياساتية ارتبطت بصعوبة إدماج هذه التدخلات في خطط وبرامج وزارة التربية والتعليم، وعدم وجود متابعة من وزارة شؤون المرأة ، النقص في تمويل تنفيذ التدخلات المستهدفة. وأظهرت عملية المراجعة بان التدخلات السياساتية ما زالت قابلة للتنفيذ في خطة التنمية القادمة، ولكن لا بد من التركيز على مجالات رئيسية.